

# محاضرات مادة: نظريات التكامل والاندماج من اعداد: د شريف صورية

## لطلبة السنة 3 علاقات دولية

### المحاضرة الاولى: التكامل والاندماج: مدخل مفاهيمي

نظرية التكامل والاندماج هي نظرية جزئية ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد سادت في وقت عرف العالم العديد من التفككات، ومن اجل القضاء على النزاعات تم اللجوء الى توحيد الدول فكانت بذلك نظرية جزئية من نظريات الصراع الدولي، ثم استقلت فيما بعد بظهور المدرسة الوظيفية.

### مفهوم الاندماج

عادة ما يجري استعمال كلمة "تكامل" كمرادف لكلمة "اندماج" والكلمة الأخيرة هي الأكثر دلالة على المعنى الغربي لهذا المصطلح "Integration" كما هو في الإنجليزية والفرنسية. ويعتبر الاندماج درجة أعلى من التكامل في التعبير عن توحيد الأجزاء في كل مشترك، وهو ما يعتبر من الناحية الواقعية محض أمنية بعيدة المنال حتى بالنسبة لأكثر حالات التكامل استقرار.

حسب ارنست هاس: الاندماج هو "العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد، تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة".

ويرى ليون ليندبرغ ان الاندماج هو "العملية التي تجد الدول نفسها راغبة او عاجزة عن ادارة شؤونها الخارجية او شؤونها الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون او تفوض امرها فيه لمؤسسة جديدة" فهو بذلك عملية ممتدة في الزمن.

اما كارل دويتش فيعرف الاندماج بانه "الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية، وتمثالا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي الى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور وبشكل سلمي".

في حين يعرفه اسماعيل صبري مقلد بانه "العملية التي ينتج عنها كيان فوق قومي تنتقل اليه مسؤولية اداء الوظائف الاقتصادية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية، كما ان هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات او الانشطة السياسية للاطراف الفوق قومية التي انجزته، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع ان يمد سلطاته اليها".

إذن فالاندماج هو: عملية وحالة نهائية، على حد سواء. ويكون هدف الحالة النهائية عندما تندمج الأطراف الفاعلة هي تكوين جماعة سياسية. وتتضمن العملية أو العمليات الوسائل أو الأدوات التي تتحقق بوساطتها تلك الجماعة السياسية. ثمة شرط هام ينبغي إدراجه على الفور. يجب أن تكون عملية الاندماج (التكامل) طوعية وبتوافق الآراء. أما الاندماج الذي يجري بالقوة والقسر فهو امبريالية. رغم أن بناء الإمبراطوريات تاريخياً يتصف ببعض الخصائص التي تعزى حالياً إلى الاندماج، فإن الأبحاث الحديثة تصر على أن عملية الاندماج يجب أن تعتبر غير قسرية. وانطلاقاً من منظور تاريخي نجد أن أهم المحاولات الرامية لبناء جماعات سياسية كانت تتوجه نحو إنشاء دول الأمة. وكثيراً ما كانت المشاعر القومية تفضل وصف ذلك على أنه توحيد وليس اندماجاً.

ومما سبق يمكن القول انه تظهر عدة إشكاليات في هذا التعريف لعل من أهمها تلك الأبعاد القيمة التي ترتبط بمفهوم التكامل وتظهر في كتابات منظره بين مؤكّد على مزايا التكامل المسلم بها معنوياً مثل كارل دويتش حين اعتبر التكامل بأنه "إنجاز معنى المجتمع في إقليم ما" وأرنست هاس الذي رأى بأنه "النزوع نحو الخلق الطوعي لوحدات سياسية أكبر يتحاشى كل منها بوعي ذاتي استعمال القوة في العلاقة بين الوحدات المشاركة" وغيرهم ممن ركزوا على عقبات تحقيق التكامل وتكاليفه.

ولعل أكثر التعريفات الوصفية وضوحاً للتكامل هو تعريف كارل دويتش - وهو من رواد منظري التكامل حيث كتب: "أن يتكامل الشيء يعني بوجه عام أن يجعل الأجزاء كلاً واحداً. أي أن يحول وحدات كانت سابقاً منفصلة إلى مكونات لنظام أو جهاز متناسق، والخاصية الأساسية لأي نظام تكمن في وجود درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين مكوناته وعادة ما يكون للنظام ككل خواص مميزة له لا توجد في أي من وحداته أو مكونات منفصلة... فالتكامل إذن هو علاقة بين وحدات بينها اعتماد متبادل وتنتج معاً خواص تفتقر إليها في حالة وجودها منفصلة وأحياناً ما تستخدم كلمة التكامل لوصف العملية التكاملية التي نحصل بواسطتها على العلاقة أو الوضع المتكامل بين الوحدات التي كانت منفصلة سابقاً.

أما جوزيف ناي فيرى أن مفهوم التكامل من أكثر المفاهيم خلطاً و تشويشاً، وعلى سبيل المثال ، عند تشكيل السوق الأوروبية المشتركة عام 1957 كان هناك على الأقل أربعة مفاهيم تختلط مع مفهوم التكامل وهي التوحيد السياسي والتوحيد الاقتصادي والتعاون السياسي والاقتصادي والتجارة الحرة.

ولذلك حدد ناي - وتبعه في ذلك العديد من المنظرين مجموعة من المؤشرات لتعريف التكامل تعريفاً إجرائياً أكثر قابلية للقياس والملاحظة العلمية حيث قسم التكامل إلى أجزاء أو مجالات متنوعة وحدد في كل مجال عدداً من المؤشرات التي يمكن على أساسها معرفة مدى تحقق التكامل والمقارنة بين حالات التكامل المختلفة. فهناك التكامل الاقتصادي ويشمل التكامل التجاري والخدمات المشتركة، وهناك التكامل الاجتماعي ويشمل التكامل بين الجماهير

والتكامل بين النخب، وهناك التكامل السياسي ويشمل التكامل المؤسسي والتكامل في السياسات العامة والتكامل في الاتجاهات، وهناك التكامل في مجتمع الأمن وحل المنازعات بطرق سلمية بين الوحدات المتكاملة.

ومن هذا الاتجاه أيضاً تعريف **جالتونج** للتكامل بوصفه " اتحاد فاعلين دوليين لإقامة فاعل جديد ذي إرادة مستقلة وليس أداة للدولتين" وقد حدد بعدين أساسيين للتكامل وهما : القدرات التي يتمتع بها الكيان الجديد والاعتراف الدولي به.

## مقومات الاندماج

للاندماج مقومات لا بد من توفرها أو توفر معظمها لتأمين النجاح المتوخى منها:

- درجة من الهوية أو الولاء المشترك والملائمة والمصلحة المتبادلة بين الوحدات.
- إمكانية إقامة الاتصال والتفاعل الاقتصادي، الاجتماعي بين أطراف التكامل.
- التناسق في المكاسب والخسارة المشتركة، ولا بد هنا من التشديد على أن التكامل قد يعطي زيادة ملحوظة في القدرة السياسية والنمو الاقتصادي والقدرة العسكرية وكثيراً ما تكون هذه الحوافز حاسمة نحو التكامل.

## انواع الاندماج

**الاندماج الاقتصادي:** يتمثل في تكوين الأسواق الاقتصادية المشتركة ويتم ذلك بوسائل ومظاهر عديدة مثل توحيد التشريعات الضريبية والجمركية وإزالة كل العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع والخدمات ، وانسياب حركة العمل ورأس المال بين مختلف مناطق السوق.

**الاندماج الاجتماعي:** ويعني به عملية نقل الو لاءات القومية من مستوى الدولة إلى مستوى فوق الدولة وتنمية الاتجاهات فوق القومية، أي خلق الوعي فوق القومي.

**الاندماج السياسي:** والمقصود به عملية إدماج بعض المؤسسات السياسية القومية ونقل السيادة على السياسة الخارجية إلى أجهزة دولية مشتركة، والتكامل السياسي لايعني بالضرورة إلغاء الحكومات الوطنية، ولكنه يقتصر على نقل سلطاتها في بعض المجالات وباستثناء نموذج الوحدة الفيدرالية الكاملة فإنه لا توجد حاجة إلى مباشرة السيادة الكاملة على السياسات الداخلية للدول الأعضاء.

الاندماج الأمني: ويظهر في عملية الترتيبات الأمنية الجماعية وينبني في افتراضه على أن الدول الأطراف في هذه الترتيبات تتفق على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ و القيادة المشتركة، والاعتقاد السائد هو أن التكامل الأمني لا يحدث عادة إلا في ظروف الأزمات وتفاقم التهديدات والأخطار المشتركة.

## حالات الاندماج

### 1- التكامل القيمي: ويمكن تقسيمه إلى قسمين:

أ. نموذج التماثل: حيث تتماثل القيم أو تتكامل نتيجة وجود مصالح متطابقة للأطراف.  
ب. النموذج السلمي: حيث ترتب القيم في درجات معينة بحيث يتم تسوية الصراعات طبقاً للقيمة العليا في هذا السلم.

### 2- تكامل الأطراف: ويتمثل في نموذجين:

أ. نموذج التشابكات العديدة بين الأطراف من حيث الحجم، المركز الدولي، التركيبة السكانية، البنى السياسية والإقتصادية.  
ب. نموذج زيادة الاعتماد المتبادل في القطاعات السياسية، الاقتصادية والثقافية بين الأطراف إلى درجة يجعل التأثير على طرف معين يترك آثاره على الطرف الآخر.

### 3- التكامل التبادلي بين الكل والجزء: وهو نموذجين:

أ. نموذج الولاء: يستمر ويتطور التكامل مادامت أطرافه مستمرة في دعمه.  
ب. نموذج التوزيع: حيث يصبح وجود التكامل معتمداً على قدرته في تقديم نتائج إيجابية أو ما سمي بالمرجات، مثل حماية كيان من الأهواء أو تحقيق مكاسب اقتصادية أو رفع معيشة السكان.

## التمييز بين المفاهيم الخورية

### التعاون:

محاولة لتقريب سياسات الدول في مجالات معينة، لا يؤدي إلى تكوين مؤسسات مشتركة و دائمة، إذ أنه ذو طبيعة مؤقتة . يتميز بوجود أهداف مجردة و غير مشتركة ، و إنما المشروع هو ما يخالف ذلك . و بالتالي فالتعاون هو عبارة عن سياسات وفاق، و تبادل ومشاركة في العديد من النشاطات، بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت.

### الشراكة:

تعتبر الشراكة إستراتيجية وطريقة متبعة من طرف الدول في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذو اختصاص معين وهذا بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات، هذا علاوة على الوسائل والإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ المشروع أو النشاط مع تحمل جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء.

يختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات التي يمكن أن تكون محلا للتعاون بين الدول وباختلاف الأهداف التي تسعى إليها الشراكة . وتتضمن تعاونا دوليا سياسيا كان أو في شكل مساعدات اقتصادية أو تقنية أو مالية بين عدة دول، ما يميز هذا المفهوم هو قضية وجود الأجهزة الدائمة كما أنه توجد هناك مصالح مشتركة.

### التبعية:

عبارة عن علاقة يطبعها القوة بين الأطراف، حيث أن الطرف القوي يكون في حالة تسمح له باستغلال الطرف الضعيف بما يضمن تقدمه على حساب تخلف الثاني ، و عليه فالتبعية تقوم على فكرة التلازم بين التقدم و التخلف. كما تعرف التبعية بهذا الشكل على أنها اعتماد متبادل غير متسق أو غير متكافئ، كما أنه لا توجد مصالح مشتركة.

وكما بين كيوهان وناي (1977) فإن الترابط الغير متوازن يفترض دائما حساسية مرهفة لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق المصالح لكل الأطراف بل إن ما يميز مثل هذه العلاقات هو غياب مصالح مشتركة. لذا تتميز التبعية بأنها تتميز بأنها علاقة لا تهدف إلى خلق مؤسسات أو أجهزة دائمة.

### الفوق قومية

و يعبر هذا المفهوم على الانتقال الحاصل على مستوى دراسة العلاقات الدولية و يقصد بذلك التحول من المنظور الواقعي التقليدي إلى منظور تعددي أوسع من السابق بحيث تم الانتقال من التصور السائد بسيطرة الدولة على الحياة السياسية بما فيها التفاعل مع المحيط الخارجي إذ أنه لم يعد الحديث عن علاقات بين وحدات تمثلها الدول فحسب، و إنما اتسعت تلك العلاقات لتضم أنواعا أخوا من العلاقات. فالفوق قومية تهتم عموما بالمسارات السياسية ضمن

الدول ، و تركز على الروابط بين المجتمعات و الأفراد أكثر من العلاقات التي تجمع الدول، و ذلك نتيجة التطور الهائل في المجال التكنولوجي و في مجال النقل و الاتصال و كذا تبادل السلع... الخ.

## التحالف

بالرغم من بعض الاختلافات بين نظرية التحالف ونظرية التكامل إلا أن بينهما تشابها كذلك، فمثلا "يكر" يركز على دور الاتصال بين الأطراف لا سيما في تحديد التحالف، إذ كلما كانت الاتصالات أكبر كلما كان حجم التحالف أكبر من الهدف المطلوب، وهو ما ركز عليه "دويتش" و"إيتزيوني"، إضافة إلى ذلك فان "دويتش" يركز على دور المنطقة المركز في إقامة الوحدة الاندماجية في حين يؤكد "ليسكا" أن صلابة التحالف تعتمد على دور القوة المركزية في التحالف، أما "هاس" فانه يركز على البعد البراغماتي في دفع الدول للتحالف و تكامل مع بعضها البعض. كذلك فان دور الدول والأهداف المتوخات من قبلها للتحالف مرتبطة بمدى الإمكانيات المتوفرة لكل منها، ولذا فان زيادة قوة "القوة المركزية" للتحالف يساهم في تدعيم كفاءة التحالف

## التكامل الاقتصادي

يرى (G.Myrdal) أن مفهوم التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها " تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي".

يرى (B-Balassa) ان مفهوم التكامل الاقتصادي أكثر تحديدا، إذ يعرفه على أنه: "عملية وحالة، فبوصفه "عملية" يتضمن التدابير والإجراءات التي تهدف إلى إلغاء وإزالة الحواجز الجمركية بين الوحدات الاقتصادية المنتمة إلى الدول المختلفة التي تسعى إلى تحقيق التكامل فيما بينها، أما بوصفه "حالة" أي أن الدول المعنية بهذا التكامل قد وصلت إلى نوع من التوازن الاقتصادي الذي تغيب فيه كل الأشكال المختلفة للتمييز والتفرقة بين الاقتصاديات الوطنية".

أما (Tinbergen) فيعرف التكامل الاقتصادي على أنه: "عملية تشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها (B-Balassa) وبالتالي فهو "عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون"

## الإقليمية

يمكن تعريف الإقليمية بأنها حالة وسطية بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية، أو الاجتماعية وبين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية وتسهيل

نقل الرأسمالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا عبر العالم كل، وهذه الحالة الوسطية تهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف الحالات بالدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه، وكذلك تزيد من سعة حجم السوق مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة رفاهية الدول الأعضاء، وحرية حركة الأفراد، كما أن الإقليمية قد تؤدي إلى تفاقم المشكلات الإقليمية الموجودة أصلا، وقد تضيف مشكلات إقليمية جديدة.

من بين أهداف السياسات الاقتصادية الإقليمية نذكر ما يلي:

- تحسين التوازن في التوزيع الإقليمي للسكان والصناعة.
- تحسين استخدام الموارد وتخصيصها تخصيصا أمثل
- تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم
- تحسين ميزان المدفوعات للأقاليم، وتخفيض الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض حجم الفروقات الإقليمية في الطلب على العمل .
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي خاصة في الدول التي تعاني من الاختلالات العرقية بالإضافة إلى إزالة الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم.
- الخوف من البقاء بعيدا عن بقية دول العالم التي انخرقت في الاتجاه نحو الإقليمية

### المحور الثاني: المقاربات الاندماجية (مقاربات الاندماج السياسي)

ونستعرض هنا اهم مرتكزات المقاربات السياسية التي فسرت الاندماج الدولي، بدءا من المقاربة الدستورية وحتى المقاربة بين الحكومية.

### المحاضرة الثانية : المقاربة الدستورية في الاندماج

تمهيد:

المقاربة الدستورية: هي الاسبق في الظهور، واهم ميزة لها هي انها تهدف الى بناء سلطة عليا من خلال عملية الاندماج. اي (انشاء كيان سياسي دستوري يمتد الى مختلف الدول المشكلة لهذا الاتحاد). وقد تكون له شخصيته الدولية المستقلة عن الدول الاخرى فيكون الكيان فيدرالي، وقد تحتفظ الدول بنوع من سيادتها فيكون الكيان كونفيدرالي

يهدف الاتجاه الدستوري الى ايجاد سلطة سياسية عليا تؤطر عملية الاندماج سواء عن طريق اذابة شخصية الدول الاطراف في دولة واحدة(فيدرالية)، او الابقاء على سيادة الدول ضمن روابط دولية تنشأ بموجب معاهدة(كونفيدرالية).و تعتمد هذه المقاربة على متغير محدد في تفسير التكامل وهو القرار الحكومي للدول المتكاملة، كما ينطلق هذا الاتجاه من مسلمات توفر الارادة السياسية وعقلانية السلطة من حيث تقييمها للامور من منظور الربح والخسارة، حيث ان كثيرا من القضايا والمجالات لا يمكن معالجتها مباشرة نظرا لتعقيدها فتلجأ الدول عندئذ الى التكامل بهذه الصيغة، ولكي تنجح عملية الاندماج الدستورية لا بد من توفر شرطين: - وجود تيار وحدوي في القيادة السياسية للدول المعنية يرى في الفدرالية ترجمة عملية لافكاره وطموحاته.(وجود رغبة قوية في الوحدات لدى النخب الوحدات السياسية).

- وجود تيار وحدوي على الصعيد الشعبي يملك ادوات الضغط على القيادات بشكل يفرض عليها اتجاها وحدويا ياخذ الشكل الفدرالي

## ا- الاتحاد الفدرالي

الاتحاد الفيدرالي هو دولة مركبة تنشأ عن اتحاد عدة دول ويتميز هذا الاتحاد بتنازل الدول الداخلة فيه عن بعض اختصاصاتها لصالح الدولة الفدرالية وخصوصا في مجال الشؤون الخارجية والدفاع والامن والجنسية والشؤون الاقتصادية.

وهناك دستور فدرالي يتولى توزيع السلطات بين الحكومة الفدرالية والحكومات المحلية لاعضاء الاتحاد ، ويضم الاتحاد عددا من الاجهزة المركزية التي تمارس السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي مستقلة عن اجهزة الدول الاعضاء في الاتحاد. وتأخذ السلطة التشريعية الفدرالية عادة بنظام المجلسين: مجلس يضم الدول الاعضاء في الاتحاد على قدم المساواة، ومجلس آخر يراعى في تشكيله تمثيل تلك الدول على اساس يتناسب مع عدد السكان.

فيما يتعلق بديناميكية الاندماج فان الهدف الاساسي من الفدرالية هو إيجاد إطار سياسي فوق قومي يكون الموجه لحركية التكامل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر أنصار هذا الاتجاه أنه ضروري في حالة الدول الصغرى لأنه لا يتطلب منها أن تتخلى كلياً عن سلطاتها إلى جانب أنه يضع ضوابط على السلطة المركزية الجديدة، ويدخل هذه الدول في صيغة يصبح من الصعب في ظلها حدوث نزاعات بينها ويشكل نوعاً من الأمن الجماعي فيما بينها.(1971/ الامارات العربية المتحدة).

## ب- الاتحاد الكنفدرالي

الكونفيدرالية هو تجمع لعدة دول ذات سيادة تلتزم فيما بينها بعدد من الالتزامات المتبادلة، وهو يقوم على اساس معاهدة متبادلة تحدد فيها القواعد والمبادئ والآليات، وتحافظ هذه الدول على شخصيتها الدولية الاعتبارية، وكذا صلاحياتها الدولية، وتهدف الكنفدرالية إلى إقامة تعاون والتنسيق في قطاعات معينة خاصة في مجالات السياسة



الخارجية، الدفاع، التجارة، وقد يقتضي ذلك إنشاء مجموعة من الاجهزة الكونفدرالية التي تؤطر العمل المشترك للدول الاعضاء

عموما، يعتبر الاتحاد الكونفدرالي كيانا ضعيفا وقليل الفعالية، لأن عمله يتطلب المساهمة الفعلية من قبل الدول الأعضاء، كما أنه يبقى أسير التقلبات الحاصلة على مستوى القيادة السياسية للدول، مما يؤثر سلبا على تبني خطة عمل طويلة المدى. وبسبب محدودية النموذج الكونفدرالي لجأت بعض التجارب إلى الانتقال إلى الاتحاد الفدرالي كما حصل مع الولايات المتحدة الامريكية بعد استقلالها عن التاج البريطاني في 1776، وكذلك بالنسبة للكونفدرالية السويسرية التي تحولت الى فدرالية منذ 1848.

تعتمد المقاربة الدستورية على متغير محدد في تفسير التكامل وهو القرار الحكومي للدول المتكاملة حيث تقرر السلطات العليا في كل دولة تبعاً لمصلحتها القومية كما يراها القائمون بالحكم التنازل عن أجزاء من سيادتها تتفاوت بحسب كل حالة من أجل تحقيق منافع التكامل المتنوعة بعد حساب عقلائي رشيد للنفقة والعائد المترتبين على الدخول في العملية التكاملية ويكون الهدف من ذلك هو تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكامل وتقليل الخسائر إلى أقصى حد ممكن.

وفي هذا الإطار فإن الدول المتكاملة ترتبط معاً بروابط دستورية متينة يصبح معها - من وجهة نظر الاتحاديين - حصول النزاع والحروب أمراً مستبعداً ويتشكل في هذا الإطار نوع من الأمن الجماعي القائم على ذلك الرباط السياسي الدستوري وما يكفله من آليات لحل النزاعات بين الوحدات المتكاملة

### المحاضرة الثالثة : المقاربة الوظيفية في الاندماج

تمهيد:

ليس المقصود بالوظيفية في نظريات الاندماج الدولي ذلك الاتجاه في علم السياسة الذي يركز على دراسة وظائف النظام السياسي، لكنها اتجاه اندماجي وضع اسسه النظرية عالم السياسة البريطاني ديفيد ميتزاني، وقد بلور مجمل افكاره في هذا الموضوع في فترة ما بين الحربين، وخاصة اثناء الحرب العالمية الثانية.

#### 1- النظرية الوظيفية التقليدية

تقوم الوظيفية على منهج معاكس للمنهج الدستوري، إذ أن منطق التكامل لا يجب أن يكون فوقيا(دستوريا)، بل بالتركيز على التعامل مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المقام الأول.

وتهدف الوظيفية إلى تجنب قضايا ومجالات النزاع لتركز على قضايا ومجالات التعاون. وتحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح والاهتمامات المشتركة بين الدول وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى إقامة مجتمع دولي مسالم وخال من الحروب عبر التعاون في المجالات الاقتصادية والمنفعية.

ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى لاحظ ميثراني أن الدولة القومية عاجزة من حيث الإمكانيات عن تحقيق السلام أو تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها، واعتبر أن الصراع والحرب هما نتيجة تقسيم العالم إلى وحدات قومية منفصلة ومتناحرة، وكبديل لهذه الوضعية اقترح ميثراني الإنشاء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر القومية والعمل على تشكيل وقولبة التوجهات والولاءات لجعل الجماهير أكثر تقبلا للتكامل الدولي.

يقول ميثراني: "إن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى الى تزايد كبير في الوظائف، لم تؤد فقط الى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين على المستوى الوطني، لكنها لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي، وإذا أصبح من الممكن ايلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين، وفصل نشاطهم الى حد ما عن القطاع السياسي، فإنه من الممكن انجاز التكامل الدولي".

وتعتبر هذه المدرسة أن التعاون في مجالات السياسة الدنيا يتم من خلال اعطاء الخبراء والفنيين سلطة كافية وذلك بمنحهم الصلاحيات المطلقة في اعداد وتنفيذ السياسات في المجالات الدنيا. وهذه السياسات لا بد أن يكون لها مردود منفعي على قطاعات واسعة في الدول المعنية ، كما أنها ستؤدي حتما إلى خلق تعاون في مجالات أخرى وفق مبدأ التعميم **ramification** او الانتشار **spill-over** . وهكذا تصبح السلطة السياسية أسيرة شبكة من الأنساق المصلحية وتصبح الدول غارقة في التفاعلات التي تتسع مع الوقت، بحيث يصبح ثمن تعطيل الأطر الوظيفية الجديدة من قبل السلطة السياسية أمرا مكلفا جدا. وعليه فان التركيز يتوجه إلى توفير الرفاه والرخاء الاقتصادي بدل الدخول في متاهات وصراعات السياسة العليا.

وحسب الاتجاه الوظيفي، فإنه ليس ضروريا أن يحدث أي تغيير في البنية السياسية للدولة باتجاه انصهار سياسي، ولكن ما يحدث هو أن دور الدولة ومفهوم السيادة يفقدان قيمتهما العالمية، وتتحول هذه القيمة وهذا الدور إلى المنظمات الوظيفية المتخصصة، مثل الرجوع إلى منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي... أي أن مفهوم السيادة يتغير.

على العكس من النظريات الدستورية التي تعتبر القرار السياسي هو المتغير المستقل في تحديد التكامل تنظر المدرسة الوظيفية بعين الحذر إلى القرار السياسي والمسائل المتعلقة بالسيادة فتعتبرها من المسائل الحساسة التي ينبغي تفاديها على الأقل في المراحل الأولى من التكامل حيث تحرص الدول والسلطات القائمة فيها بشدة على عدم التفريط فيها وتدعو الى التركيز على التكامل في الميادين الفنية والاقتصادية والثقافية التي لا تتمتع بهذه الدرجة من الحساسية ومن ثم يميز الوظيفيون بين نوعين من السياسات : السياسات العليا وهي تلك الميادين الحساسة المتعلقة بالسيادة مثل

الدفاع والسياسات الخارجية والسياسات الدنيا وهي الأقل حساسية وأكثر قابلية للاندماج مثل الميادين الاقتصادية والعلمية والرياضية... إلخ.

وظل ميثري متفائلاً بإمكانية كسر الروابط التقليدية بين السلطة والدولة، وربط المجتمعات المختلفة بشبكة من النشاطات الاقتصادية والثقافية التي تتجاوز الدولة والإقليم وتسمى إلى الكونية. حيث عارض ميثري التكامل الإقليمي لأنه يؤدي - حسب رأيه - إلى زيادة قوة البنية التنظيمية الجديدة الإقليمية وبالتالي يزيد من القدرة على استعمال القوة في العلاقات الدولية مما ينقل الصراعات من صراعات بين الدول إلى صراعات بين أقاليم، كما عارض ميثري المدرسة الدستورية مؤكداً على أن يكون التكامل تعبيراً عن مصالح الجماهير في الدول المختلفة و ليس فقط شكلاً تنظيمياً فوقياً، إذ أن هذه المصالح الجماهيرية المنفعية هي الكفيلة بإقامة "مجتمع" دولي مسالم متماسك و ليس مجرد توقيع الاتفاقيات والمواثيق بين الدول .

ويرى الموظفون أن التكامل في مجالات السياسة الدنيا - والذي يجب أن يكون له مردود منفعي على الجماهير في الدول المتكاملة - سيكفل أن ترتبط الشعوب في الدول المختلفة بشبكة من المصالح المتبادلة والأنساق المشتركة، ويفرض على القيادات السياسية في هذه الدول انتهاج سياسات رشيدة خالية من العنف ويدفعها إلى مزيد من التعاون، بحيث يصبح تعطيل هذه المصالح بفعل أي توتر في العلاقات بين هذه الدول أو حرب باهظاً، مما يقلل من إمكانات لجوء القيادة السياسية لهذا الفعل. كما يكفل هذا النهج تعليم الجماهير عبر الدول المختلفة التعامل مع المشاكل التي تواجهها بطرق تجريبية ويصبح التركيز على توفير الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي بدلاً من الدخول في متاهات وصراعات السياسات العليا.

وهكذا تعطي المدرسة الوظيفية دوراً هاماً لجماعات الضغط والجماعات الوسيطة التي تعبر عن مصالح الجماهير في التكامل وتستطيع فرض هذه المصالح على قياداتها.

تعرضت الوظيفية للنقد من قبل كل من الوظيفيين الجدد والاتصاليين وخاصة ما يتعلق بالفصل بين السياسة الدنيا والعليا وافترض الانتقال من التكامل على المستوى الوظيفي إلى المستوى السياسي تلقائياً، كما انتقدت من حيث افتراضها بإمكانية اقتطاع أنشطة معينة من أنشطة الدول المتكاملة دون أن يتأثر ذلك بالقرارات السياسية التي قد تعوق التكامل الوظيفي نفسه أو أن يؤثر ذلك التكامل الوظيفي في السياسة العليا مما قد يهدد بإيقافه من جانب القيادات السياسية.

## 2- النظرية الوظيفية الجديدة

قامت الوظيفية الجديدة **neo functionalism** على أسس مشابهة لأسس الوظيفية الأصلية ولكنها عكس الوظيفية تؤكد على ضرورة ايجاد انظمة وعمليات سياسية تقود الى نظام صنع قرار فوق قومي، إذ أن مسار التكامل يتأثر مباشرة بالدولة، وهو بذلك جزء غير منفصل عن المسار السياسي. ومحور هذه النظرية أن الدول تتخلى عن سلطاتها في مجالات تعتبر أنه من غير الممكن تسييرها بنجاح وفعالية منفردة، ويكون ذلك بإنشاء مؤسسات إقليمية تمنح صلاحيات في هذا المجالات.

في هذا الاطار تنشأ نخبة سياسية جديدة في هذه المؤسسات ذات توجهات وولاءات فوق قومية تتعمق نتيجة امتلاكها للقرار على المستوى الاقليمي ويرافق ذلك توسع عملية الاندماج الى مجالات أخرى وفق مبدأ الانتشار . وهو ما يؤدي بالتدريج الى تحول الولاءات القومية من مستوى الدولة الى مستوى المنظمة الاقليمية. ولا بد من تسييس عملية التكامل بانتقالها من ميادين السياسة الدنيا إلى ميادين السياسة العليا، وتبرز فرضية عملية التكامل الآتية من منظور الوظيفية الجديدة باعتبار أن أي مستجدات أو قضايا تفرزها خطوة تكاملية لا يمكن حلها إلا في خطوة اندماجية متقدمة، حيث تصل العملية في نهاية المطاف إلى مرحلة الانصهار في دولة اقليمية موحدة. وتشدد الوظيفية الجديدة على جماعات المصالح في دفع عمليات الانتاج نتيجة المردود المنفعي على مصالحها، مما يجعلها تقف بشدة في وجه أي محاولة من السلطة السياسية الوطنية لإيقاف مسار الاندماج.

ارنست هاس **Ernest Hass** يؤكد أن قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها يعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي تدخل في إطار تكاملي . يقول هاس: "إنه بدلا من الافتراض بعدم وجود دوافع أنانية وراء سلوك الاطراف ، فإن الأفضل والأكثر معقولة هو افتراض ذلك والتركيز على الفوائد والمصالح والقيم التي يعملون من أجلها، وهي أمور أعقد من أن نضعها في صياغة بسيطة كالقول بأن السلام بين المانيا وفرنسا والرغبة في ايجاد أوروبا الموحدة هو الدافع لقيام هيئة الفحم والصلب الأوروبية، ويضيف هاس بأن التكامل ينتج عن جهد النخب المعنية في القطاعين العام والخاص، وهؤلاء بدورهم مدفوعين بدوافع براغماتية بحتة، ولذلك فإن النخب التي تتوخى الحصول على مكاسب لها من خلال نشاط منظمات فوق قومية، ستجد نفسها تبحث عن نخب أخرى خارج حدود بلادها تشاركها نفس الرغبة.

ويركز هاس على مسألة التسييس **politicization** التدريجي لأغراض وأهداف الاطراف المتكاملة، لا سيما أن هذه الاطراف اعتبرت من البداية أهدافا ليست موضع خلاف ويتم التسييس من خلال موافقة الأطراف على البحث في الوسائل التي تعتبر الانسب لتحقيق الاهداف.

الانتشار **spill-over**: استخدم هاس مصطلح الانتشار الذي قصده ميثراي من قبل بمصطلح التعميم **ramification** وقد لاحظ هاس من خلال دراسته لهيئة الصلب الأوروبية أنه في البداية كان

هناك عدد قليل نسبياً ممن يؤيدون المشروع بقوة وبعد عدة سنوات من عمل الهيئة أصبح الجزء الأكبر من قادة اتحادات العمال والأحزاب السياسية من أنصار هذه الهيئة، بل إن هذه القوى بعد أن لمست فوائد الهيئة وضعت نفسها في طليعة الساعين للتكامل الأوروبي. وهذا يعني أن الذين يحققون منافع من المنظمات فوق القومية في قطاع محدد يميلون بشكل ملحوظ إلى تأكيد عملية التكامل في قطاعات أخرى. وينبه هاس إلى أن التعميم لا يحدث بشكل آلي، لكنه مرتبط بإرادة الأطراف واستعدادها للتكيف مع الواقع الجديد من جهة، وتعميمها للنجاح في قطاع على قطاعات أخرى من جهة ثانية. يقول هاس: "إن تجربة التكامل في أوروبا الغربية بعد عام 1967 تدل على أن المصالح المستندة لاعتبارات براغماتية هي مصالح معرضة للزوال ما لم تدعم بالتزام أيديولوجي أو فلسفي عميق، وبالتالي فإن الاتحاد السياسي القائم على المصالح البراغماتية وحدها من الصعب دوامه.

فجوهر الوظيفة الجديدة عند هاس، هو الانتقال من السياسة الدنيا إلى السياسة العليا عن طريق مبدأ الانتشار، وقد يكون بطريقة آلية وإلا يستلزم تدخل الإرادة. كما أن المصالح البراغماتية تصبح غير مهمة في حالة تعثر المسار، ولذلك لا بد من دعمها بالتزام أيديولوجي سياسي.

## اميتاي ايتزيوني Amitay Etsiouni

اتجهت دراسة ايتزيوني إلى تتبع تطور عملية التوحيد السياسي بغرض بناء نموذج نظري لعملية الاندماج ويستند هذا النموذج لاربع مراحل:

- حالة ما قبل التوحيد

-عملية التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها

-عملية التوحيد من خلال القطاعات التي يشملها

-نضج عملية التوحيد ووصولها للنهاية الرسومة لها.

ول يتم الوصول الى هذا النموذج ، درس ايتزيوني اربع حالات توحيد او تكامل وهي:

-اتحاد الويست انديز: 1958-1962 (امريكا الوسطى والكاربي)

-اتحاد الشمال: 1953-1964(اروبا الشمالية: السويد الدنمارك والنرويج)

-الجمهورية العربية المتحدة: 1958-1961(مصر وسوريا)

-السوق الاوروبية المشتركة: 1958-1964

**المرحلة الاولى:** لا بد من وجود اعتماد متبادل بين الاطراف في قطاعات معينة، ثم تبدأ هذه القطاعات تتسع، في إطار نظام الاعتماد المتبادل القائم بين الدول الاطراف. ولا يركز ايتزيوبي في هذه المرحلة على العوامل المشتركة التي قد تكون موجودة في مرحلة ما قبل التوحيد، مثل التجانس الثقافي أو التواصل الاقليمي(الحوار الجغرافي)، أو الاعتماد الاقتصادي المتبادل. وتلعب النخب الخارجية في هذه المرحلة الدور الرئيسي في عملية التوحيد، حيث أنها تكون المشجع الرئيسي على الوحدة مثل الدور الامريكى في التوحيد الاوروبي، أو الدور الاوروبي في التكامل العربي خاصة دول المغرب العربي، والنفوذ الاستعماري القديم، وتأثيره على دول وسط وغرب افريقيا للتوحيد، حيث وصل الى تحقيق الوحدة النقدية المتمثلة في الفرنك الإفريقي، وأيضاً تأسيس جامعة الدول العربية بدفع من بريطانيا.

**المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة، تبرز قوى التوحيد التي يكون لها طبيعة قصيرة او نفعية مرتبطة بالهوية الاجتماعية، وتخضع هذه القوى التوحيدية للنخبة الداخلية. وهنا يشير ايتزيوبي الى ان النخبة من داخل النظام تكون هي الدافع الرئيسي لعملية التوحيد وليست النخبة الخارجية، ويطلق ايتزيوبي على عملية الانتقال من النخبة الخارجية الى النخبة الداخلية مصطلح التذويت **internalization** اي بعدما كان الدفع من الخارج، يصبح الدور للداخل، عن طريق توجيه قوى التوحيد الى ضرورة التكامل الذاتي سواء لاعتبارات التقارب او المنفعة او الخطر.

**المرحلة الثالثة:** تبدأ هذه المرحلة مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات المتكاملة وفق مبدأ الانتشار. هنا يتبنى ايتزيوبي المقاربة الوظيفية الجديدة لهاس، والاتصالية لدويتش، سواء كان التوحيد تلقائياً، او تطلب تدخل الارادة السياسية.

**المرحلة الرابعة:** ويسمىها ايتزيوبي حالة الانتهاء، يكون الاتحاد قد انتشر في مختلف القطاعات، ووصل إلى نقطة النهاية. ويشير ايتزيوبي هنا إلى أن الاتحادات الناضجة -أي التي اكتملت فيها عملية الاندماج - تختلف فيما بينها من حيث مستويات التوحيد التي توقفت عندها، وتختلف مستويات التكامل باختلاف الاهداف.

#### استنتاجات:

توصل ايتزيوبي من خلال دراسته للنماذج السابقة الى مجموعة من الاستنتاجات:

1- الاتحادات ذات النخب القليلة، تكون أوفر حظاً للنجاح من تلك التي تضم نخبا عديدة، على أساس أن العدد الاكبر يوفر الفرصة للمزيد من المشكلات.

2- الاتحادات القائمة على المساواة بين أطرافها، تكون أكثر احتمالاً للنجاح، والنخبة الأكثر فعالية هي التي يسميها ايتزيوبي بالنخبة النظام، وليست النخبة التي تكون مجموعة من الافراد. فالنخبة النظام تمتلك القدرة على الحسم مقارنة بالنخبة الفرد، لكن مع امكانية تعميم الالتزامات الموجودة بين الاتحادات التي تتصف بالمساواة بين اعضائها. وتحقيق

الحسم يكون بوجود مركز مهيمن لصنع القرار، أما تعميم الالتزامات، فيتم نتيجة أن النخبة النظام تمثل جميع الاعضاء في الإتحاد، فضلاً عن كونها تمثل الإتحاد ككل، على عكس النخبة الفرد الذي يمثل دولته داخل الإتحاد.

3- كلما كانت المنفعة الناتجة عن مبادرة وتوجيه النخبة أكبر، او كلما تدعمت الهوية الاجتماعية للإتحاد أكثر، ازدادت احتمالات النجاح. وتتضح صحة هذه الفرضية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، التي أدت الى زيادة النفع العائد على الأعضاء، وهو ما أدى بدوره إلى تدعيم شخصية المجموعة (القيم، المشاعر، الرموز، الروح القومية). أما في الويبست انديز، فإن الإتحاد لم يتحكم في موضوع المنفعة ولا حتى توزيع القوة بين الأطراف، وهو ما دفع بالدولتين الأكبر في الإتحاد وهما ترينيداد وجامايكا إلى الانسحاب منه.

### خلاصة

عارض الموظفون الجدد منطلقات كل من الدستوريين والوظيفيين إلى التكامل، وبدلاً من ذلك ركزوا على القرار الحكومي أو المصالح الجماهيرية الاقتصادية كمدخل للتكامل على اعتبار أن الإرادة السياسية ليست معزولة عن الاقتصاد

وفي حين عارض ميثاني التكامل الإقليمي ودعا إلى تكامل على المستوى العالمي، يؤكد أرنست هاس وهو من أبرز الوظيفيين الجدد على الإقليمية مقابل العالمية في التكامل من منطلق أن المنظمات الإقليمية أكثر قابلية لإحلال التكامل من المنظمات العالمية بسبب التقارب القيمي والثقافي المفترض بين مجتمعات الإقليم الواحد وهو ما تفتقر إليه غالباً المنظمات العالمية التي يتمثل فيها مدى واسع من القيم الثقافية المختلفة.

ينظر الموظفون الجدد و منهم هاس إلى التكامل لا باعتباره حالة يتم فيها تحقيق الوحدة السياسية (كما يرى الدستوريون) أو قيم ومصالح (كما يرى الوظيفيون والاتصاليون). ولكن يركزون أكثر من ذلك على الطبيعة التعددية للمجتمع الحديث التي تتنافس فيها وتتصارع النخب والمصالح، ومن ثم يرون أن التكامل عملية تعيد فيها النخب بطريقة سياسية متدرجة صياغة مصالحها بمصطلحات وأساليب تعبر عن توجه إقليمي أكثر منه توجهاً وطنياً خالصاً. فالتكامل لدى هاس هو " العملية التي يكون فيها الفاعلون السياسيون في مختلف المواقع الوطنية مقتنعين بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد أكبر له مؤسسات ومطالب قانونية على الدول الوطنية السابقة"

وعملية إعادة التوجه هذه من الدولة إلى النظام الإقليمي لا تحدث بطريقة مثالية ودوافع من الإيثار لدى قسم من النخبة المعنية، ولكن بسبب إدراكهم للمؤسسات فوق القومية باعتبارها أفضل الطرق لإشباع مصالحهم العملية. ولذا يركز الموظفون الجدد على تنمية عملية صنع القرار الجمعي والطريقة التي يغير بها النخب الحكومية وغير الحكومية تكتيكاتهم وتنظيماتهم وفقاً لتحويلات عملية صنع القرار من المستوى القوي إلى المستوى فوق القومي.

فالمسألة لا تتعلق فقط بتسليم مطلق بفوائد التكامل وإمكانية الانطلاق من مجال وظيفي نجح فيه التكامل إلى مجال آخر وهكذا فحسب، ولكن يتوقف نجاح العملية التكاملية على مدى الاتفاق بين الجماعات المنخرطة في عملية التكامل على الأهداف والإجراءات المتبعة في هذه العملية وفي نفس الوقت تمايز المهام المتضمنة من الناحية الاقتصادية مما يضع حداً للمخاوف السياسية التي قد تعرقل التكامل.

وهكذا نجد أن الوظيفيين الجدد قد بنوا نظرياتهم على أسس مشتركة مع رؤية الوظيفيين خاصة فيما يتعلق بالفصل بين السياستين العليا والدنيا والانتقال من مجال وظيفي إلى آخر إلى أن يتم التكامل السياسي، ولكنهم كانوا أكثر جرأة وواقعية في التأكيد على وزن الإرادة السياسية للنخب في صنع التكامل ودفع العملية التكاملية. وقد اهتموا بالنخبة في مقابل تركيز الوظيفيين على المصالح الجماهيرية، كما امتازوا عن الوظيفيين بالتنبيه إلى أهمية الاتفاق القيمي والإجرائي وعملية توزيع المهام داخل مؤسسات التكامل حتى لا تتعثر عملية التكامل ويحدث العكس فتتغلب المخاوف والعقبات السياسية على المصالح المشتركة.

من أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية الجديدة فضلاً عن ارتباطها بخبرة معينة هي الخبرة الليبرالية الديمقراطية، افتراضها إمكانية انتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة الإقليمية وهذا إن كان قد حدث في الجماعة الأوروبية لدى أفراد فهو لم يحدث بعد على مستوى اجتماعي واسع ولا زالت القوميات الأوروبية المختلفة داخل الجماعة الأوروبية تتمسك بهويتها المستقلة بل وتتفجر فيها حركات تؤكد هذا الاستقلال وتعارض الانصهار.

### 3- النظرية الاتصالية في التكامل والاندماج

تمهيد:

تعتبر النظرية الاتصالية من أهم نظريات التكامل وهي تركز على التفاعلات بين الوحدات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل، ويعتبر كارل دويتش من أبرز رواد هذه المدرسة، وقد أوضح دويتش أن غاية التكامل هي تكوين "مجتمع" آمن يضم الوحدات المتكاملة وتحتفي فيه احتمالات نشوب حرب فيما بينها بسبب ما ينشأ بينها من كثافة في الاعتماد المتبادل وما تتبناه من آليات وإجراءات لفض منازعاتها سلمياً وإحلال التعاون محل الصراع.

#### المحتوى العام للنظرية

استخدم كارل دويتش النظرية الاتصالية ونظرية النظم في دراسة التكامل والاندماج، وتعتمد هذه المقاربة على نتائج أبحاث علم (cybernétique) (وهو العلم الذي يدرس عملية الرقابة، ونظم الاتصالات، وبحث النظم العضوية، ونظم الآلات التي ينتجها الإنسان). وتنطلق هذه الدراسة، من مقولة أن وجود العلوم الاجتماعية يعتمد على القدرة على التعامل مع التكتلات الاجتماعية، كمنظمات لا كمجتمع أفراد، وعنصر الاتصال هو الرابطة التي تنشأ هذه



المنظمات الاجتماعية، وهو الذي يمكن الجماعات من التفكير والسلوك والبحث مع بعضها البعض. وبالتالي يصبح على كل عالم اجتماعي أن يعمل على تفهم موضوع الاتصال. يربط دويتش بين الاتصال وتحقيق الاندماج بين المجتمعات السياسية فيقول: "إن الاقطاب أو الدول ليست إلا حشوداً من الأفراد، تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل بينها، وتنفصل عن بعضها البعض بأراض قليلة السكان أو خالية ألى حد ما. والشعوب تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها من خلالها. ولذا فإن الحدود تمثل المناطق التي تتناقص فيها الكثافة السكانية والاتصالات بشكل كبير. وحتى يمكن لنا أن نطلق مصطلح بلد أو دولة، فإنه لا بد من وجود اعتماد متبادل ومباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة بين الأفراد". وقد ركز دويتش على قيمة الأمن كغاية للتكامل على اعتبار أن الأمن " هو الحالة الأساسية التي يمكن في ظلها التمتع بمعظم القيم الأخرى " وعرف الأمن بأنه قيام السلم وتدعيمه كما أعطاه مضامين أخرى مثل تأمين الثروة والملكية والمؤسسات والرموز والمراكز الطبقيّة والعادات والأيدولوجية والثقافة واحترام الذات وغيرها من القيم التي تبدو جديدة بالدفاع عنها بالنسبة لمعظم الناس. وحيث أن الدول قد أظهرت عدم كفايتها لحماية هذه القيم فإن الناس يلغون آمالهم على المنظمات الدولية لحماية هذه القيم، ولقد استقرأ كارل دويتش مهام التكامل وشروطه وعوامل تفككه وأنواعه من خلال دراسة لأربع عشر حالة تكاملية في العالم. وخلص دويتش إلى القول بأن التكامل ينهض بأربع مهام رئيسة وهي: حفظ السلام، التوصل إلى إمكانيات كبيرة متعددة الأغراض، إنجاز بعض المهام المحددة و تحقيق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدية. والجدير بالذكر هنا أن دويتش قد أوضح بعض المؤشرات الإيجابية للتيقن من تحقق هذه المهام، فمثلاً حفظ السلام يمكن قياسه من خلال غياب أو ندرة الاستعدادات العسكرية في الدول المتكاملة وبيانات تعبئة القوات والمنشآت العسكرية وبيانات الميزانية واستطلاعات الرأي. ويتم قياس التوصل إلى إمكانيات متعددة الأغراض عن طريق مؤشرات الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الكلي بالنسبة لكل فرد ومجال معاملته التجارية وتنوعها. ويتضح ما إذا كان المجتمع يحقق مهاماً معينة عن طريق وجود وظائف مشتركة ومؤسسات مشتركة وموارد مشتركة. أما قياس تحقيق الذات ودور الشخصية فيتضح من تكرار استخدام رموز مشتركة وخلق واتباع رموز جديدة. أما شروط قيام مجتمع متكامل فهي حسب دويتش أهمية الوحدات إحداها للأخرى، اتفاق القيم وتشابه بعض أنواع الثواب الموجودة فعلاً، التجاوب المتبادل ويقصد به وجود قدرات وموارد هامة تتعلق بالاتصال والإدراك وتوجيه الذات ووجود درجة معينة من التطابق أو الولاء المشترك. أما وسائل إقامة المجتمع التكاملية فتتجمع في أربع عمليات وهي توليد القيم بمعنى اكتساب السلع والخدمات والعلاقات بين السكان المعنيين، تخصيص القيم بمعنى توزيعها بين أفراد المجتمع التكاملية، القمع ويعني القسر سواء العسكري أو غيره، التطابق ويعني تشجيع العمليات و رفع مشاعر الولاء المتبادل وروح الجماعة.

### انواع الامن في النظرية الاندماجية الاتصالية

طرح دوتش نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات، وحدد شروطاً لكل من النظامين: وهما مجتمع الأمن المندمج ومجتمع الأمن المتعدد. ويتم التمييز بين النوعين السابقين على أساس الهدف من التكامل، فإذا كان الهدف الرئيس للتكامل

ليس مجرد المحافظة على السلام بين الوحدات السياسية المتكاملة وإنما اكتساب قوة أكبر لتحقيق الأغراض العامة المعينة أو اكتساب تطابق مشترك للأدوار أو خليط من ذلك كله، فإن من الأفضل تكوين ما يسمى بمجتمع سياسي مندمج ذي حكومة مشتركة، وإذا كان الهدف الرئيس هو السلام فيكفي تكوين مجتمع أمن متعدد وفي الواقع سيكون تحقيقه أسهل.

ويقدم كارل دويتش مجموعة من الشروط التي وردت في إحدى الدراسات لقيام مجتمع أمن مندمج وهي:

- التطابق المتبادل بالنسبة للقيم الرئيسية المرتبطة بالسلوك السياسي
- أسلوب معيشة مميز وجذاب
- توقعات لروابط اقتصادية قوية ومفيدة أو عائد مشترك-
- زيادة ملحوظة في الموارد والقدرات السياسية والإدارية على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشاركة-
- نمو اقتصادي أعلى على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشاركة-
- بعض الروابط الهامة المتصلة الخاصة بالاتصال الاجتماعي عبر الحدود المشتركة للأقاليم المرتقب تكاملها وعبر حواجز بعض الطبقات الاجتماعية الرئيسية داخلها-
- توسيع نطاق الصفوة السياسية داخل بعض الوحدات على الأقل وبالنسبة للمجتمع الناشئ الأكبر ككل-
- وجود درجة عالية من سهولة الحركة بين الأشخاص جغرافياً واجتماعياً-
- تعدد مجالات تدفق الاتصالات والمعاملات المشتركة-
- بعض أنواع التعويض الكلي عن المكافآت في تدفق الاتصالات والمعاملات بين الوحدات المتكاملة-
- وجود معدل معقول من تكرار التداخل في أدوار الجماعات بين الوحدات السياسية، ووجود قدرة كبيرة متبادلة على التنبؤ بالسلوك.

أما العوامل التي - على العكس من ذلك - تعمل على تفكك مجتمع الأمن المندمج فهي:

- أي زيادة سريعة في العبء الاجتماعية والمشاركة السياسية بمعدل أسرع من معدل استيعاب المواطنين للثقافة السياسية المشتركة للجميع.-
- أي زيادة سريعة في الأعباء الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية في المجتمع أو في إحدى وحداته وبخاصة في المراحل المبكرة.-
- زيادة سريعة في التفرقة الإقليمية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو اللغوية أو العرقية بمعدل أقوى وأسرع من أية عملية تكاملية تعويضية-
- تدهور خطير في القدرات السياسية أو الإدارية للحكومة أو الصفوة السياسية بالمقارنة بالمهام والأعباء الحاضرة.-

- انغلاق نسبي للصفوة السياسية مما قد يؤدي إلى تباطؤ دخول أعضاء جدد وأفكار جديدة وإلى نشوء صفوة مضافة من الأعضاء المحبطين.-
- فشل الحكومة والصفوة في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة والتعديلات المطلوبة أو المتوقعة من قبل السكان في الوقت المحدد أو الفشل في التكيف في الوقت المناسب مع التدهور الوشيك أو فقد بعض مراكز الأقلية البارزة أو المميّزة.

وعلى الرغم من أن تحليل كارل دويتش للتكامل يعتبر تحليلاً استراتيجياً حيث يعتبر التكامل حالة يتحقق فيها مجتمع الأمن المندمج أو المتعدد، فقد اهتم دويتش بتوضيح مراحل عملية التكامل، ويرى أنها تبدأ غالباً حول منطقة نواة تتكون من عدد محدود من الوحدات السياسية الأقوى والأكثر تطوراً وجاذبية للوحدات الأخرى، ويوجد بها قائد نشيط موحد كما فعلت بيدمونت في توحيد إيطاليا مثلاً. ثم ينشأ عبر التفاعل بين هذه الوحدات مجتمع لا حرب نفسياً يكره فيه شعوب هذه الوحدات وقادتها محاربة بعضهم بعضاً كما كان الحال في الكانتونات السويسرية في القرن السادس عشر. وفي مرحلة تالية تضعف الإنقسامات السياسية البارزة داخل مجتمع الأمن المندمج الناشئ وتنتقل خارج الحدود وتحل محلها أقسامات جديدة تشق طريقها عبر الوحدات والأقاليم السياسية الأصلية. وقد تنشأ أحزاب وطوائف سياسية جديدة تعبر عن مصالح متطابقة تجمع بين طائفة من السكان من مختلف أجزاء المجتمع الجديد. ويؤكد دويتش في هذا المجال على أهمية الوعي الشعبي بالمصالح الإقليمية المشتركة والذي يمكن استثارته باستحداث طريقة حياة جديدة وجذابة على المستوى الإقليمي لإعطاء مصداقية لهذه العملية التكاملية ومواجهة التحديات الخارجية، كما يؤكد على ضرورة أن يصل جيل جديد مؤمن بالتكامل إلى المسرح السياسي يطور عملية التكامل. أما الوسائل المتبعة لتحقيق مجتمع الأمن المندمج فبعضها مفيد في عملية التكامل وبعضها يضر بالتكامل ويدمره، ومن الوسائل الناجحة تطوير مؤسسات سياسية محددة واستخدام الرموز وبسط النفوذ في تعيين بعض الأفراد المختارين عمداً في بعض الوظائف السياسية والإدارية، وضم كل الاقتراحات و البدائل المتنافسة و توجيهها نحو القضية الكبرى الواحدة وهي الدمج. أما الوسائل التي قد تدمر العملية التكاملية فهي الإصرار المبكر على الدمج الكامل أو الجهود المبكرة لإقامة احتكار العنف والغزو العسكري المباشر. أما عملية إقامة مجتمع الأمن المتعدد فتعتبر أسهل وتتطلب عمليات أبسط، وأهم هذه العمليات هي عدم الاجتذاب المتزايد وقلة احتمال الحرب بين الوحدات السياسية في مجتمع الأمن الناشئ وذلك من وجهة نظر حكوماته ومجموعات الصفة وأخيراً السكان. والعملية الثانية هي نشر الحركات الفكرية والعادات المحبذة للتكامل وتهيئة المناخ السياسي لها. والعملية الثالثة قد تكون ممارسة وتنمية ممارسة عادات ومهارات الاهتمام المتبادل والاتصال والاستجابة المتبادلة لكي ممكناً الحفاظ على استقلال وسيادة الوحدات المشتركة والحفاظة على التوقعات الثابتة للسلام والتبادل السلمي بينها.

## تمهيد:

تندرج المقاربة المابين حكومية في متنوعات التكامل ورواياته المتمحورة حول الدول. ومعنى هذا انها تحيل الى جملة من المقاربات المرتبطة بالنظرية الواقعية للعلاقات الدولية، وهي النظرية التي تولي السيادة والدفاع عن مصالح الدول على المسرح الدولي اهمية سياسية. وعلى هذا فان النظرية المابين -حكومية جاءت لتعيد الاعتبار الى اهمية الدولة\_ الامة في سيرورة التكامل، الامر الذي يدخل تركيبة تؤلف بين سلطات الدول \_الامم وبين سلطان مؤسسات التكامل. وتعتبر المقاربة المابين \_حكومية التي طلع بها ستانلي هوفمان في ساينات القرن الماضي، وتبعه في ذلك روبرت كيوهان في التسعينات ، وبعده اندرو مورافسيك "ان قرارات المنظمات الدولية تنتج عن مساومات بين الدول العقلانية." تهدف هذه النظرية لفهم الميكانيزمات التي تعتمدها الدول للتعاون من اجل تلبية حاجاتها المشتركة، وفي هذا الاطار ، كان للتخوف الاوروبي من اتساع الفجوة التكنولوجية بين اروبا وباقي مناطق العالم المتقدم الاثر الحاسم في تفعيل التعاون داخل السوق الاوروبية المشتركة، ودفع الاندماج الى مراحل اكثر تقدما

## المقاربة الحكومية التقليدية : ستانلي هوفمان Stanley Hoffman

ظهرت في الستينات من القرن العشرين، على يد ستانلي هوفمان، الذي درس مسار الاندماج الاوروبي من خلال منطلقات المدرسة الواقعية، ثم تدعمت اطروحاته فيما بعد ، بعد ان انظم اليه روبرت ، **Robert Keohan** كيوهان لتحليل تسارع عملية الاندماج الاوروبي في الثمانينات. اعتبر هوفمان ان التعاون بين الدول عن طريق المنظمات الدولية هو اجراء عقلائي، موجه لتعظيم استخدام الوسائل المشتركة من طرف الدول الاعضاء. وهذه العقلانية هي التي تفسر التخلي التدريجي عن حق الفيتو، لصالح آلية اتخاذ قرار اكثر عقلانية وقائمة على الاغلبية.

وفي هذا السياق تحدث هوفمان عن مفهوم السيادة الجماعية، والذي يحدث عن طريق **التفاوض-بالمساومة** ان المنظمات الدولية تؤسس لعملية التفاوض بالمساومة، تكون القرارات المتخذة من خلالها اقل قاسم مشترك بين الدول المتفاوضة، وخلال عملية التفاوض المتواصلة يكون للدولة القوية دور اكثر تأثيرا ، وعلى الرغم من ان المنظمات الدولية تقدم حولا، لا تستطيع الدول منفردة اعتمادها، وهو ما يعطي للمنظمات الدولية مكانة في رسم قواعد للعمل ويجعلها تمتلك القدرة على التأثير ، الا ان ذلك لا يكفي لمواجهة مطالب الدول الاعضاء. اذا كانت النظريات الوظيفية ، والوظائفية الجديدة تذهب الى ان مهمة المنظمات الدولية ورسالتها هي حلوها التدريجي محل الدول تحت تأثير الجماعات الضاغطة، فان النظرية المابين-حكومية تؤكد ان هذه المنظمات تتولى " ماسسة" "المفاوضة المساومة بين الدول

تفترض النظرية المابين-حكومية في صيغتها الاصلية الخالصة، وبصوت ممثلها الرئيسي ستانلي هوفمان اولوية السياسة على الاقتصاد. وخلافا للوظائفية، فان هذه المابين-حكومية الاصلية تذهي الى ان "قرار معالجة بعض المسائل كمسائل تقنية هو في ذاته قرار سياسي". وبذلك يمر التكامل بتكامل الوحدات السياسية. ومن هنا فان هذه المقاربة

للتكامل تعترف بالدور الذي يمكن ان يلعبه الفاعلون والعاملون في المجتمع المدني والحركات الاخرى العابرة للاوطان والقوميات. لكنها تعتبر هؤلاء ظاهرات ثانوية، مع اعترافها بهامش المناورة الذي يمتلكونه في صوغ القرار العمومي. الاعمال والاتصالات التي يقوم بها هؤلاء الفاعلون غير الحكوميين او اللا-سياسيون، هي "ظاهرات اذا ما قورنت بكثافة المبادلات المابين-حكومية."

ووفقا لنظرية ستانلي هوفمان الاصلية او الكلاسيكية، فان السلطات الدولية تظل سيدة السيورة التكاملية، خلافا لما يعتقد الوظيفيين الذين يقولون باولوية الاقتصادي على السياسي، او الوظائفيون الجدد الذين ياملون في رؤية السلطات الوظيفية او الوظائفية والسلطات السياسية تندمج في سلطة تكتسب قاعدة ارضية(تراب اقليمي)لا يمكن من دونها، ان يكون هناك تكامل مشروع. تحكم سيادات الدول، او السیادات الدولية، بسيورة التكامل هو نظرة يتقاسمها ويشترك فيها المابين-حكوميين كافة، لكن الليبراليين منهم يبرزون تلبية مطالب الفاعلين الاجتماعيين والسلوكات الاستراتيجية للدول. وهذا ما بينه اندرو مورافسيك في المعاينة الي يقوم بها ، والملاحظة التي يبديها حول المجموعة الأوروبية.

### المقاربة الحكومية الليبرالية : اندرو مورافسيك Andro Moravssik

المقاربة الحكومية الليبرالية هي امتداد للمقاربة الحكومية مع مسحة ليبرالية. تعززت المقاربة الحكومية في سنوات التسعينات، من خلال اعمال باحث امريكي آخر هو اندرو مورافسيك، الذي تحدث عن حكومية ليبرالية او نظرية التفاوض (المساومة)البن حكومية.قدم اندرو مورافسيك مقارنة من ثلاث مراحل لعملية الاندماج الاقليمي

تعترف هذه المقاربة شأنها شأن التوجه الاصيل ان السياسة تظل مفتاح التكامل. غير ان مورافسيك يرفض اعتبار الدول مجرد "كرات بلياردو، او مجرد علب سوداء" ، ذات مواقع جامدة، في حين ان المصالح التي تدافع عنها على المسرح الدولي، تتأتى من "مساومات مابين-حكومية" تدور بين الدولة او السلطات الدولية وبين الفاعلين او العاملين الاجتماعيين الداخليين. وهو يذهب الى ان عقلانية الفاعل الدولي، حين ياخذ بالفرضية المابين-حكومية لممارسة السلطان بماهي "محصلة مساومة استراتيجية بين الدول والفرضية الليبرالية لتكوين الافضليات القومية على الصعيد المجتمعي."

وبالاجمال فان التكامل عند مورافسيك مرتفن لوجهين: فهناك من جهة اولى الضغط الذي يسع الفاعلون الاجتماعيون ممارسته على حكوماتهم التي تستطيع ارضاء مصالحهم او الاستجابة لها، استجابة افضل من الاستجابة التي يمكن ان تحظى بها على الصعيد الاقليمي او الجهوي، وهناك من جهة ثانية مصلحة الحاكمين في مؤاتاة خلق مؤسسات اقليمية وتشجيعها، بالنظر الى هامش المناورة الذي تتيح هذه المؤسسات استرداده في علاقة هؤلاء الحاكمين بفاعليهم او فعلتهم الاجتماعيين الداخليين. وبدراسة معاهدة روما والسوق المشتركة ، والتكامل النقدي،

والعقد الوحيد زعماهدة ماستريخت، فان مورافسيك يخلص الى ان هذه الانجازات لم تصبح ممكنة الا بفضل "سلطان الدول الاعضاء وتضافر افضلياتها السياسية القومية وتقاربها".

وعلى هذا فان مورافسيك يقدم لنا مقارنة للنظرية المابين-حكومية ذات المنحى الليبرالي، يجعلها ضربا من الخلاصة المركبة من المقاربة الوظيفية الجديدة(الاندماج بين الوحدات الوظيفية والوحدات السياسية)، والنظرية المابين -حكومية الاصلية(القرارات التقنية تتضمن القرارات السياسية وهذا هو شرط مشروعيتها). وعلى هذا فان مورافسيك (يعيد تسييس) التكامل الاقليمي، كما فعل بشأن عملية بناء المجموعة الاروبية. وانطلاقا مما يسميه اطار التحليل العقلاني للتعاون الدولي، فانه يحدد في كل مرة ثلاث مراحل في سيرورة التكامل

1 صياغة الافضليات القومية مع ضغط الفاعلين او العاملين الاجتماعيين على السلطات الحكومية  
2 المفاوضات ما بين الدول

3 اختيار المؤسسات المافوق-قومية.

مقاربة النظرية المابين-حكومية(الاصلية او الليبرالية) تسمح اذا بتحليل المفاوضات الكبرى والسياسات التي تبقى خاضعة لرقابة الحكومات الوطنية او القومية.

**المرحلة الاولى :** تحدد كل دولة اهدافها واختياراتها واولوياتها بناء على مصالحها الاقتصادية بالاساس، وتقل هذه المقاربة من اهمية المصالح الجيوسياسية في تشكيل الاولويات الوطنية (القومية)، لكن من يحدد المصلحة الوطنية ؟ ومن يعرفها؟ الافضليات القومية تحيلنا الى اهداف المجموعات الاجتماعية التي تملك نفوذا لدى الدولة وتأثيرا عليها: النقابات وتجمعات ارباب الاعمال، والتجمعات القطاعية المختلفة(جماعات الدفاع عن البيئة، المثليون الجنسيون، الاقليات الاخرى(..))

**المرحلة الثانية :** تقوم مفاوضات بين الحكومات الوطنية من اجل تحقيق اهدافها المحددة سلفا، وتعتمد هذه المفاوضات على وجود حالة اعتماد متبادل سابقة بين الدول المتفاوضة، وليس على اي نوع من اشكال التعاون فوق القومي. ام المفاوضات التي تجري بين الدول فهي البرهان على ان حكومات الدول هي التي تكون في الخط الاول لجهة المبادرة بالمعايير والقواعد الواجب اعتمادها على مستوى المجموعة.

**المرحلة الثالثة :** يتم انشاء مؤسسات مشتركة-تمتع هذه المؤسسات بنوع من السيادة حسب اختصاصها- . وفي هذا الصدد يعتبر اندرو ان خيار تحويل السيادة الى المؤسسات الدولية لا ينسب الى ايديولوجية فدرالية ولا الى تسيير تكنوقراطي مركزي ، ولكن الى ارادة لضممان مصداقية الالتزامات المشتركة . ان اختيار المؤسسات يتعلق بتفويض السلطان او السلطات الى المؤسسات المافوق -قومية تفويضا يتجلى اما باقتسام السيادة واما بالتنازل عنها.

مع الازمة الاقتصادية والمالية التي بدأت تَهرُجُ اوروبا في السنوات الاخيرة، بسبب ضعف قدراتها التنافسية بخاصة والاتفاق المفرط للدول، او السلوكات الاباحية للاسواق التي توشك ان تبيح المحظورات، فان النهج المابين-حكومي برز مع مفاوضات خط الدفاع الاول التي خاضها الثنائي الفرنسي-الالماني، انجيلا ميركل - نيكولا ساركوزي. فقد تصدرت حكومتا هذين البلدين ووضعتا نفسيهما في الواجهة من اجل ايجاد حلول لازمة، دافعين بميثاق المجموعة الأوروبية ومؤسستها الى المقام الثاني.

ووفقا للرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، فان ثمة مسؤولية خاصة مناطة بالمانيا وفرنسا في اوروبا. بل اكثر من هذا، فهو يعاود التاكيد على الاطروحات المابين-حكومية حين يقول " اوروبا التي تدافع عنها انجيلا مسركل وانا، هي اوروبا القوية، اوروبا التي تقرر وتبادر وتتصرف، اوروبا التي هي سياسية بعمق، والتي يحدد وجهة السير فيها لرؤساء الدول والحكومات. وقد عرضت الحكومتان مثلا، وفي اطار مذهبهما المابين-حكومي، تاليف حكومة اقتصادية "حقيقية" على سبيل المثال، امنطقة اليورو، تتولى عقد اجتماعات دورية للقممة، وتعزيز الانضباط في مجال الميزانية، جاعلين من ال"القاعدة الذهبية"(قاعدة توازن الميزانية وتكافؤ الواردات مع النفقات)، "فريضة مفروضة" على بلدان منطقة اليورو كافة، وجاعلين من العقوبات امرا تلقائيا في حال الوقوع في عجز مفرط. واكثر من هذا، فقد اقام البلدان معا تضامنا لمنطقة اليورو، مع انشاء صندوق نقد اوروبي(آلية او ميكانيزم الاستقرار الاوروبي) التي يفترض ان تساعد البلدان الاكثر هشاشة على الدفاع عن اليورو.

وازاء تخلف المؤسسات الأوروبية عن المبادرة باعمال فعالة تواجه بها الازمة، فان الحل كان في المساومات بين الحكومات. ومع ذلك فان اوروبا كانت، في نظر السلطة التنفيذية الأوروبية، تحتاج الى تمثيل واحد وحيد امام الخارج وفي مواجهته. ومعنى هذا ان النظرية المابين-حكومية تظل حقيقة عيانية في اوروبا، بما في ذلك داخل الدعامة الاولى بين دعامات المجموعة الثلاث، وهي الدعامة المشتركة، اي تلك المتعلقة بالمجموعة نفسها، والتي تاتي قبل الدعامة الثانية، اي السياسة الخارجية والامن المشترك، وقبل الدعامة الثالثة، اي التعاون البوليسي والقضائي، او التعاون في الميدان الجزائري

## الماضرة السادسة: مقارنة الاندماج الاقتصادي

### تمهيد

ان التكامل والاندماج هو ظاهرة سياسية واقتصادية في الوقت ذاته، ولذلك كانت هناك نظريات سياسية واخرى اقتصادية توّطر هذه العملية وتبلورها. وهنا سنتعرض الى بعض النظريات الاقتصادية التي تناولت الاندماج الاقتصادي.

## نموذج بالاسا Bela Balassa، مراحل واشكال الاندماج الاقتصادي.

يتكون هذا النموذج من خمسة مراحل:

**1-منطقة التفضيلات الجمركية:** هنا يتم تخفيض الرسوم على السلع الواردة من الدول الاعضاء، دون مستوى الرسوم الجمركية المفروضة على باقي الدول، فالرسوم لا ترفع نهائيا، ولكنها تنقص مقارنة بالدول الاخرى غير المندمجة.

**2-منطقة التبادل الحر: zone de libre echange:** وفيها يتم تحرير التبادل التجاري بين الدول الاعضاء عن طريق الغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، اما فيما يخص التبادل مع باقي دول العالم فيكون لكل بلد سياسته التجارية الخاصة به، وخاصة فيما يتعلق الرسوم الجمركية وباقي الاجراءات الحمائية(لكل دولة الحرية في رسم سياسة تجارية خاصة بها اذا كانت تتعامل مع دولة غير عضو)، ويترتب على هذا الاختلاف:

اختلال التوازن بين الدول الاعضاء، فالدولة التي تخفض رسمها الجمركي تزداد قوتها، وتزداد صادراتها مقارنة بالدول الاخرى في الاتحاد، وعليه يكمن الحل في ان السلع المنتجة محليا داخل دول الاتحاد هي التي تكون محل تبادل حر، واما السلع الاخرى فلا تخضع لهذا التبادل. والاشكال المطروح هو ما هو المحدد الذي يجعل السلعة محلية او مستوردة، والحل هو الانتقال الى مرحلة اخرى.

**3-الاتحاد الجمركي:** هو منطقة تبادل حر مضافا اليها تبني سياسة تجارية مشتركة بمعنى فرض رسوم جمركية موحدة على باقي دول العالم.

**4-السوق المشتركة :** وتعني انفتاح مجموع الاسواق في الدول المعنية لتشكيل سوقا واحدة ، وهي لا تخص المنتجات المختلفة فقط، ولكنها تعتمد بالخصوص على نشأة سوق مشتركة للعمل ولرؤوس الاموال، بمعنى التنقل الحر للاشخاص ورؤوس الاموال(تنقل عوامل الانتاج)، فالسوق المشتركة بناء على اليد الخفية تنتقل الى التعاون في مجالات ارحب.

**5-الوحدة الاقتصادية:** تجمع الوحدة الاقتصادية بين الغاء كل الحواجز للتبادل الحر للسلع وعوامل الانتاج، والوصول الى مستوى معين من تنسيق السياسات العامة الوطنية. في حالة الاتحاد الاوروبي جاء في تقرير جاك دولار 1989 تعريف الوحدة الاقتصادية من خلال العناصر التالية:

- سوق واحدة: يستطيع الاشخاص والسلع ورؤوس الاموال التنقل فيها بحرية.

- سياسة منافسة واجراءات اخرى تهدف الى تقوية ميكانيزمات السوق.

- سياسة مشاركة تهدف الى التعديل الهيكلي والتنمية الجهوية



- تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية.

**6- الوحدة الاقتصادية و النقدية:** وهي المرحلة الاخيرة من الاندماج الاقتصادي وفيها يتم انشاء منطقة اسعار صرف ثابتة بين الشركاء، وربما انشاء عملة موحدة. وقد عرف تقرير وينر 1969 الوحدة الاقتصادية والنقدية بالعناصر التالية:

- ضمان تحويل تام للعمالات فيما بينها.
- التحرير الكامل لحركة رؤوس الاموال والاندماج التام للاسواق المالية.
- الغاء هوامش التقلب في سعر الصرف والتحرير الصارم لها.

### مقاربات الاندماج الاقتصادي

ويمكن تحقيق الاندماج الاقتصادي من خلال اربع مقاربات:

**1- المقاربة الشاملة:** وتعني وضع كل قطاعات النشاط الاقتصادي ضمن مجال الاندماج. وهي تفترض تخطيطا صارما للعمل المراد انجازه، وتنسيق للسياسات الاقتصادية وخطط التنمية. من اجل ذلك تتطلب هذه المقاربة انشاء اجهزة متعددة الاطراف multilateral، او اجهزة فوق قومية supranational.

فالفوق قومية تعني ان العضو يمثل الاتحاد ككل، بينما المتعدد الاطراف كل عضو يمثل دولته، فهي بذلك تتجاوز السياسات الاقتصادية الى القطاعات الصناعية، الزراعية، النقود والمالية.

وعلى الرغم من ان هذه المقاربة تتيح استفادة متكافئة لمختلف الاطراف، الا ان وضعها محل التطبيق يعتبر امرا معقدا ومكلفا، خاصة لكونها تفترض ان تمارس كل دولة تحكما فعالا في عملياتها الاقتصادية، وهو شرط صعب التحقيق خاصة في البلدان المتخلفة.

**2- المقاربة القطاعية:** ويتم فيها التركيز على قطاع واحد كل مرة، وذلك بتنسيق السياسات والاجراءات التنموية فيه، وتبدو هذه المقاربة اكثر فعالية لانها اسهل في التطبيق، ولكن ذلك لا يعني خلوها من السلبيات، بحكم انها لا تنشؤ نظاما آليا للتعويضات للمتعاملين الذين قد يتضررون من اعادة هيكلة القطاع المعني، اذ لا يمكن ان يقبل اي طرف خرج خاسرا من قطاع ما تعويضا من خلال فائدة قد تحصل له عند الانتقال الى قطاع آخر لم يحن دوره بعد.

**3- المقاربة عن طريق المشاريع :** وتتمثل في اقامة مشاريع خاصة بين الاطراف المعنية، وهذه المقاربة سهلة التطبيق ولا تعود بضرر مباشر على الشركاء، ولكنها مع ذلك محدودة جدا، ولا تؤدي مباشرة الى تنسيق السياسة الاقتصادية والقطاعية للدول الاعضاء، وتصلح في البداية وتتطلب وجود ارادة لتسريع العملية الاندماجية.

4- المقاربة المؤسساتية المالية الدولية: يفضل البنك العالمي والمؤسسات التابعة للاتحاد الاوروبي، مقارنة تقوم على الاندماج عن طريق التعاون ويتعلق الامر هنا بمرحلتين:

أ- التعاون الوظيفي: يتمثل في اختيار مشاريع معينة مثل الاستغلال الجماعي للموارد المشتركة بين بلدين او اكثر، والتكفل الجماعي بمعالجة مشكلة مشتركة.

ب- تطوير سياسات متجانسة على المستوى الجهوي في اطار قطاعي، ويؤكد البنك العالمي على تعزيز التعاون من خلال ثلاث مبادئ وهي:

- التحرير الاقتصادي المندرج ضمن مسار الانفتاح على الاقتصاد العالمي.
- تنسيق اقليمي اكبر للسياسات النقدية، وللابعاد الاقتصادية الكلية لمخططات التعديل الهيكلي. ( يعني تحرير التجارة الخارجية والغاء الدعم)
- رؤية براغماتية في اختيار الدول وميادين التعاون.

غير ان تتبع مشاريع وبرامج البنك العالمي، يبين ان اسهام هذه المقاربة في دفع الاندماج الاقليمي كان محدودا جدا، حيث يتوجه الاهتمام في الغالب الى اجراءات قطرية (داخل الدولة) اكثر من الاجراءات الاقليمي